



مقدمة

"وكل نفس حية تزحف حيث يجري النهر تحيا، وينكأثر السمك لأن هذه المياه تجري إلى هناك حتى تصير مياه البحر عذبة، فكل ما يبلغ إليه النهر يحيا. ويقف على شاطئ هذا البحر صيادون من عين حدي إلى عين عجلان، يكون لهم هناك منشأ للشبائك، ويكون سمكه على أصنافه كسمك البحر المتوسط. أما مستنقعاته وبركه فلا تصير عذبة، بل تبقى مالحة. وعلى شاطئه من هنا ومن هناك ينبت كل شجر يؤكل، ولا يدب ورقه ولا ينقطع ثمره، بل كل شهر يحمل بواكير لأن مياهه تخرج من الهيكل، فيكون ثمره للطعام وورقه للشفاء." (يحرقل 47:9-12)

يعد البحر الميت ثروة وطنية من الدرجة الأولى. فهو يعد ظاهرة طبيعية فريدة من نوعها، ويتميز بخصائص علاجية، كما أن المنطقة المحيطة به تزخر بقيم طبيعية مهمة ومواقع تراثية متنوعة وفريدة وذات أهمية عالمية. الموارد الطبيعية في البحر الميت ومحيطه هي ملك للجمهور، وتُحفظ كأمانة لدى الدولة من أجل الصالح العام.

بموجب قانون الامتياز لعام 1961، مُنحت شركة مصانع البحر الميت حقوقاً حصرية لعقود طويلة لاستخراج واستغلال الموارد المعدنية في البحر الميت، مقابل دفع رسوم امتياز للدولة. إلى جانب الفوائد الكثيرة التي يمكن تحقيقها من هذا المورد العام الثمين والمزايا العديدة الكامنة في تطوير الصناعة في منطقة البحر الميت، فإن من واجب الدولة ضمان تحقيق التوازن بين النشاطات الصناعية وبين القيمة الطبيعية والبيئية الخلاصة للبحر الميت بطريقة تقلل إلى أقصى حد ممكن من البصمة البيئية التي تتركها النشاطات الصناعية في هذه المنطقة الفريدة من نوعها، وكذلك تقليص آثارها السلبية الخارجية.

طوال السنوات التي قامت فيها شركة مصانع البحر الميت بمزاولة نشاطاتها الصناعية، طرأت على إنتاج المعادن من البحر الميت تغييرات كبيرة من حيث الحجم؛ في المنطقة الواسعة التي يغطيها الامتياز، والتي تشكل حوالي 3% من مساحة دولة إسرائيل، أنشئت مواقع لاستخراج المواد والأبخر والطين، ومنشآت صناعية إضافية لدعم نشاطات مصانع البحر الميت؛ وتم تجفيف مساحات شاسعة من البحر الميت حيث أُقيمت عليها برك تبخير اصطناعية ومنشآت إضافية؛ كما تراكمت نفايات صناعية كثيرة، مثل "جبل الملح"، مما أدى إلى تغيير ملامح المنطقة بأكملها.

تهدف هذه الرقابة إلى فحص الطريقة التي أدارت بها الدولة امتياز البحر الميت وأشرفت على أنشطة شركة مصانع البحر الميت من حيث الجوانب البيئية والأراضي. وتُظهر مجمل نتائج الرقابة وجود فشل تنظيمي وتنفيذي شامل في عمل الجهات التنظيمية، وعلى رأسها وزارة حماية البيئة، ووزارة الطاقة، وسلطة أراضي إسرائيل، ووزارة المالية. تشير الإخفاقات التنظيمية التي يعرضها هذا التقرير، من حيث مدتها وتراكمها، إلى وجود تقاعس واضح ومشكلة حوكمة حقيقية فيما يتعلق بالإشراف على امتياز البحر الميت وإدارته من حيث الجوانب البيئية والأراضي. وعليه، لا مفر من الاستنتاج بأن دولة إسرائيل قد فشلت في دورها التنظيمي فيما يتعلق بالإشراف على الامتياز من حيث حماية البيئة والأراضي.

تعود الثروات الطبيعية للبحر الميت أولاً وقبل كل شيء إلى الجمهور. تشير نتائج هذا التقرير قلق كل مواطن في الدولة، بسبب الطريقة السيئة التي تمت بها إدارة امتياز البحر الميت حتى الآن، دون



الحفاظ بشكل مناسب على المصالح البيئية والاقتصادية، خلأً لمبدأ "الملوّث يدفع"، مما أدى إلى الإضرار بالعدالة التوزيعية ومصلحة الجمهور والبيئة والأجيال القادمة.

من المناسب دراسة نتائج التقرير واستخلاص الدروس منها، ولا سيما في هذه الفترة تحديداً، حيث تستعد الدولة لصياغة ترتيبات امتياز جديدة تمهيداً لتجديد الامتياز في عام 2030. يتعين على الدولة، منذ الآن، أن تغيّر نهجها التنظيمي عند تعاملها مع مواردها الطبيعية الأكثر قيمة. عليها أن تتبنى رؤية تنظيمية تضع فيها الحفاظ على مصالحها البيئية والاقتصادية في المقام الأول، وأن تتخذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان حماية هذه المصالح بكل تفاصيلها وفروقها الدقيقة. وبهذه الطريقة فقط ستستطيع الوزارات الحكومية الوفاء بواجبها الأساسي في حماية المصلحة العامة.

يحدوني الأمل أن تتمكن الحكومة بأكملها، بما في ذلك وزراء المالية والطاقة والبيئة، وصناع القرار المعنيون في المستويات المهنية من السلطة التنفيذية، من إحداث التغيير المطلوب واستغلال الفرصة المتاحة أمام الدولة مع انتهاء فترة الامتياز الحالية. ومن المناسب، من بين أمور أخرى، أن يفوموا بصياغة ترتيبات امتياز مستقبلية من شأنها أن تمنع تكرار أوجه القصور التي أثرت في هذا التقرير وضمان الحماية المثلى لجميع المصالح العامة في إطار استغلال الموارد الطبيعية لهذه المنطقة الهامة والفريدة من نوعها من الأرض، سواء من الناحية البيئية أو من الناحية الاقتصادية والمالية، لمنظومة المدفوعات التي تنطبق على صاحب الامتياز، وهي قضية لم يتم فحصها في إطار هذا التقرير. وبعد الانتهاء من تحديد مثل هذا الترتيب، يجب وضع آليات للمتابعة والإشراف والرقابة وتطبيق القانون لضمان تنفيذه من الآن فصاعداً.

متيناهو أنجلمان

مراقب الدولة
ومفوض شكاوى الجمهور

إلقدس، آذار 2025

